التنمية المستدامة وإشكالية الحفاظ على البيئة في ظل التطور الإقتصادي بين تحديات العصر ورهانات المستقبل

الدكتور فوزي عبد الرزاق
جامعة سطيف1 الجزائر

ملخص

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين، تغيرات هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، وليس المجتمع العربي بعيدا عن هذه التغيرات، حيث أظهرت هذه الأخيرة تطورات متسارعة أذهلت البشرية في ظل الصعود الطفري للمصطلحات المتداولة العولمة، العولمة المالية، التنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، البيئة الصديقة للإنسان....

وأحدثت تواترا في تداول انفجار المعارف، والنهضة العلمية، والتكنولوجيا...، مما وضع الكثير من دول العالم أمام رهانات وتحديات أصعب، في عالم سيتضخم عدد سكانه من 7 مليارات إلى 9 إلى مليارات نسمة قبل عام2050، مما جعلها تبحث عن مكانيزمات وآليات لمواكبة صيرورة التغيرات.

ولعل من هذه التغيرات ما يعرفه العالم اليوم من تطور متسارع الأجل إرساء وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي .ويعتبر البعد البيئي قضية شغلت اهتمام الكثير من المفكرين في جل التخصصات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب السلبيات الناتجة عن التنمية المنتهجة في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما نجم عنها من تلوث الماء، الهواء، التربة ...والتي أثرت بشكل كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى، وأصبح كوكب الأرض مهددا بأخطار جسيمة، مما جعل المنظمات الدولية سواء الرسمية أو غير الرسمية تدق ناقوس الخطر، واعتبرت أن التطور الاقتصادي رغم ما دّر على البشرية من إيجابيات إلا أنه أفرز أضرارا ومخاطر أصبحت تهدد البشرية جمعاء، واستنزاف للموارد الطبيعية، ولمساس بثروة الأجيال القادمة، وعلى هذا الأساس تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية تراعى فيها شروط المحافظة على البيئة في إطارها المتوازن، والبحث عن الطاقات البديلة، أو كما تسمى الطاقات الصديقة للإنسان والاتجاهات الحديثة للاستثمار فيها، ولم يعد الاهتمام بموضوع الطاقة والتنمية المستدامة أمرا يقتصر على الأكاديميين وذوي الاختصاص، بل تعدى ذلك ليصبح

موضوع اهتمام صانعي القرارات والسياسات العالمية بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية والدولية، وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والملتقيات والمحلية والإقليمية والدولية، وهو ما جعلنا نساهم بهذه الورقة العلمية.

الكلمات المفتاحية :التنمية المستدامة –التلوث البيئي –الطاقات المتجددة –التطور الاقتصادي.

Abstract

In the beginning of the century, significant changes pose many challenges and opportunities, and not Arab society away from these changes, as shown this recent rapid developments stunned human under terminology traded "globalization, financial globalization, sustainable development, renewable energy, environment-friendly for man... And caused frequent trading explosion of knowledge, and scientific renaissance, and technology ..., which put a lot of countries in the world in front of bets and challenges harder, in the world of population of 7 billion to 9 to billion by 2050, making it looking for mechanisms to cope with process of changes

Perhaps these changes what the world knows today of rapidly-term evolution to establish and achieve the concept of sustainable development in its three dimensions, economic, social and environmental.

The environmental dimension of the issue preoccupied the attention of a lot of intellectuals in most scientific disciplines, economic and social, because of the negatives resulting from the development of policy in light of the global capitalist economy and the resulting pollution of water, air, soil ... Which impacted heavily on the human health and life and the lives of other organisms, and became the planet threatening dangers grave, making international organizations, whether formal or informal knock at risk, believing that economic development despite benefits on human pros but it resulted in damage and risk becoming threatens all of humanity, and the depletion of natural resources, and prejudice wealth for future generations, and on this basis requests to think of a new kind of development taking into account the conditions of preservation of the environment in which the balanced, and the search for alternative energies, or as it is called energies friendly to humans and the recent trends in which to invest, not The interest in the subject of energy and sustainable development is limited to academics and specialists, but beyond that to become a topic of interest decision and policy makers the world regardless of their functional, social and international, and held for which a number of conferences, meetings and local, regional and international, which made us contribute to this scientific paper.

الإطار العام للدراسة

- **مقدمة**

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين، تغيرات هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، وليس المجتمع العربي بعيدا عن هذه التغيرات، حيث أظهرت هذه الأخيرة تطورات متسارعة أذهلت البشرية في ظل الصعود الطفري للمصطلحات المتداولة" العولمة، العولمة المالية،

التنمية المستدامة، الطاقة المتجددة، البيئة الصديقة للإنسان وأحدثت تواترا في تداول انفجار المعارف، والنهضة العلمية، والتكنولوجيا...، مما وضع الكثير من دول العالم أمام رهانات وتحديات أصعب، في عالم سيتضخم عدد سكانه من 7 مليارات إلى 9 مليارات نسمة قبل عام 2050، مما جعلها تبحث عن مكانيزمات وآليات لمواكبة صيرورة التغيرات.

ولعل من هذه التغيرات ما يعرفه العالم اليوم من تطور متسارع الأجل إرساء وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

ويعتبر البعد البيئي قضية شغلت اهتمام الكثير من المفكرين في جل التخصصات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب السلبيات الناتجة عن التنمية المنتهجة في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما نجم عنها من تلوث الماء، الهواء، التربة ...والتي أثرت بشكل كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى، وأصبح كوكب الأرض مهددا بأخطار جسيمة، مما جعل المنظمات الدولية سواء الرسمية أو غير الرسمية تدق ناقوس الخطر، واعتبرت أن التطور الاقتصادي رغم ما درّ على البشرية من إيجابيات إلا أنه أفرز أضرارا ومخاطر أصبحت تهدد البشرية جمعاء، واستنزاف للموارد الطبيعية، ولمساس بثروة الأجيال القادمة، وعلى هذا الأساس تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية تراعى فيها شروط المحافظة على البيئة في إطارها المتوازن، والبحث عن الطاقات البديلة، أو كما تسمى الطاقات الصديقة للإنسان والاتجاهات الحديثة للاستثمار فيها، ولم يعد الاهتمام بموضوع الطاقة والتنمية المستدامة أمرا يقتصر على الأكاديميين وذوي الاختصاص، بل تعدى ذلك ليصبح موضوع اهتمام صانعي القرارات والسياسات العالمية بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية والدولية، وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات.

ولعل من هذه التغيرات ما يعرفه العالم اليوم من تطور متسارع الأجل إرساء وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

ويعتبر البعد البيئي قضية شغلت اهتمام الكثير من المفكرين في جل التخصصات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، بسبب السلبيات الناتجة عن التنمية المنتهجة في ظل الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما نجم عنها من تلوث الماء، الهواء، التربة ...والتي أثرت بشكل كبير على صحة الإنسان وحياته وحياة الكائنات الحية الأخرى، وأصبح كوكب الأرض مهددا بأخطار جسيمة، مما جعل المنظمات الدولية سواء الرسمية أو غير الرسمية تدق ناقوس الخطر، واعتبرت أن التطور الاقتصادي رغم ما درّ على البشرية من إيجابيات إلا أنه أفرز أضرارا ومخاطر أصبحت تهدد البشرية جمعاء، واستنزاف للموارد الطبيعية، ولمساس بثروة الأجيال القادمة، وعلى هذا الأساس تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية تراعى فيها شروط المحافظة على البيئة في إطارها المتوازن، والبحث عن

الطاقات البديلة، أو كما تسمى الطاقات الصديقة للإنسان والاتجاهات الحديثة للاستثمار فيها، ولم يعد الاهتمام بموضوع الطاقة والتنمية المستدامة أمرا يقتصر على الأكاديميين وذوي الاختصاص، بل تعدى ذلك ليصبح موضوع اهتمام صانعي القرارات والسياسات العالمية بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية والدولية، وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والملتقيات والمحلية والإقليمية والدولية، وهو ما جعلنا نساهم بهذه الورقة العلمية من خلال بناء الاشكالية التالية:

- **مشكلة الدراسة:**

إن دراستنا هذه تستند إلى سؤال جوهري يكمن فيما يلي:

-كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة ببعدها البيئي في ظل التطور الاقتصادي لا متناهي الذي يعرفه العالم، وما هي البدائل المطروحة أمام المنظمات الدولي الرسمية وغير الرسمية؟

على ضوء هذا الطرح يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الطرح الفكري لمفهوم التنمية المستدامة في ظل النظام الرأسمالي الذي يحمل تناقضات لتحقيق هذا المفهوم ؟
- ما هي المؤشرات الإحصائية الإشكالية التلوث البيئي وأثره على الإنسانية، وما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه الدول في البحث عن بدائل مطروحة؟
- كيف ينظر للطاقات المتجددة في ظل البحث عن تحقيق التنمية المستدامة، وما هو مستقبل الطاقات المتجددة في المفهوم التنموي الجديد؟

من خلال الأسئلة السابقة الذكر تم وضع فروض الدراسة وفق العناصر التالية:

- **فرضيات الدراسة**

- إن مفهوم التنمية المستدامة وما تحمله من وظيفة وركائز الانقاض البشرية من كوارث، تتناقض ومصالح النظام الرأسمالي في شقه الاقتصادي.
- يمكن اعتبار التلوث البيئي أحد الدوافع الأساسية التي يمكن للدول والمنظمات عن إقامة علاقة سببية بين الفعل غير المشروع والضرر الناجم عنه والبحث عن البديل.

- **أهمية الدراسة**

إن البعد العالمي، ووحدة البيئة الطبيعية ، جعلت الدراسات والأبحاث تهتم بمشكلة البيئة في ظل الطرح الفكري لمفهوم التنمية المستدامة من خلال البحث عن السبل والطرائق التي يمكن من خلالها إيجاد الحلول، وتنوير الفكر، وتوعية العقول لتقليص حجم المشكلة التي يعاني منها سكان المعمورة، وجاءت دراستنا هذه للمساهمة في موضوع التنمية المستدامة من خلال الطرح الاقتصادي والمشاكل والصعوبات التي تواجه البشرية، والبحث عن العلاقة التشابكية بين مصطلح التنمية المستدامة والبعد البيئي.

- **هدف الدراسة:**

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون التنمية المستدامة متعدد الأطراف والأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، والتواجهات الراهنة في البحث عن الطاقات المتجددة والصعوبات التي تواجه بعض الدول العربية في تحقيقها، ومدى توافقها مع مطالب التنمية المستدامة.

وعلى غرار الإشكالية السابقة الذكر تم تقسيم البحث الي المحاور التالية :

1- التنمية المستدامة والسياسة البيئية المعاصرة بين احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة.

1.1- الطرح الفكري لتحقيق التنمية المستدامة.

أسهم المجال الفكري والشعور بالتدهور البيئي على مستوى المنظمات الرسمية وغير الرسمية في العالم إلى بروز الطرح الفكري الإشكالية تحقيق التنمية المستدامة ، كموضوع مهم يتداول عالميا بالنسبة للأكاديميين والساسة إلى شيوع هذه الفكرة منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، عندها أحس المجتمع الدولي إلى ضرورة تكاثف الجهود سواء على المستوى السياسي أو الأكاديمي من أجل مواجهة الأخطار التي يتعرض لها الكوكب ،الذي يعيش فوقه أكثر من 9 ملايير نسمة، وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا جديدا للتنمية في العالم، وبدأ يحل مكان برنامج" التنمية بدون تدمير "الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP في السبعينيات ومفهوم" التنمية الإيكولوجية "الذي تم تطبيقه في الثمانينات من القرن العشرين، ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي واسع ابتداء من قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992 إلى غاية مؤتمر الدوحة لسنة.2012.

حيث كان شبه اتفاق خلال هذه المؤتمرات على تحديد مفهوم التنمية المستدامة، وفقا لتقارير التنمية الإنسانية العالمي من خلال التأكيد على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية من التلوث البيئي، وعدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة نتيجة خيارات الحاضر، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو الديون العامة أو تلويث البيئة التي دون شك تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة.[1]»

وانسجاما مع هذا الطرح يمكن التأكيد أن هناك نسبة إجماع نظري من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال أن التكامل بين البيئة والتنمية هو الذي يحقق التنمية المستدامة من خلال أبعادها الثلاث :اقتصادية، اجتماعية وثقافية، بيئية...

ونحن من خلال هذه المداخلة نحاول التركيز على العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية، والبحث عن الطاقات المتجددة، هذا انطلاقا من اعتبار أن البيئة العالمية خلال القرن العشرين والواحد والعشرين قد عرفت تدهورا في مجالات عديدة للبيئة بمختلف انواع التلوث البيئي، وهو ما نتطرق له في العنصر التالي:

2.1-انواع ومؤشرات التلوث البيئي ذات الاهتمام العالمي:

أ-**النوع الأول** : هو الذي يطلق عليه اسم" التلوث عبر الحدود "وهذا النوع يكون مصدر التلوث في إحدى الدول التي ينتج عنه أضرار تعبر حدود دولة المصدر إلى إقليم دولة أخرى، وينتج عنها أضرار بهذا الإقليم ، والتلوث عبر الحدود قد ينتقل من اقليم دولة إلى أخرى عبر الهواء والمياه سواءً مياه انهارا ومياه بحار، وهذا النوع من التلوث وكما هو واضح يحتاج إلى تعاون دولي لمنع أو لتقليل الأضرار الناتجة منه ، وفي معظم الأحوال يتحمل الإقليم المصدر للتلوث تكاليف مكافحة أضرار التلوث في الأقاليم المجاورة.

ب-**النوع الثاني** : من التلوث الذي يثير الاهتمام الدولي فهو الذي يضر بالمناطق المعروفة باسم" المال العام "وهي المناطق الواقعة فيما وراء حدود الولاية الإقليمية للدولة، والتي تعتبر ملكيتها شائعة بين كافة الدول، ومثال هذه المناطق أعالي البحار، والفضاء الخارجي ،والقطب الجنوبي للكرة الأرضية.

ج-**النوع الثالث** : من التلوث الذي يلقي عناية واهتمام دوليين هو ما يطلق عليه التلوث الضار" بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي "ويهدف هذا الاهتمام إلى حماية بعض الأشياء

الطبيعية والتي قام الإنسان بصنعها وتمثل قيمة عالمية كبرى من وجهة النظر الفنية العلمية تدفع المجتمع الدولي في أن يتحرك أما لحمايتها أو لإيقاف مصادر التلوث المؤثرة عليها ، ولا شك أن كثير من الدول قد تعاونت إيجابياً في السماح للمجتمع الدولي بالتدخل والعمل داخل أراضيها سواء من خلال اتفاقيات الدول أو من خلال المنظمات الدولية كاليونسكو لإنقاذ التراث الثقافي والطبيعي العالمي من التلف أو الضرر وبما لا يمس سيادتها أو التدخل في شئونها الداخلية.

د-**النوع الرابع** : هو عبارة عن تلوث محلي أو داخلي:

وهو تلوث يكون مصدره وأثاره الضارة داخل نفس الإقليم، وفي نفس الوقت نجد أن طبيعة الاهتمام بهذا التلوث لا تدخل في أي نوع من الأنواع الثلاثة السابقة، وقد يرجع الاهتمام الدولي بمثل هذا التلوث المحلي أو الداخلي إلى باعثين أساسيين : الأول إذا تطلب مواجهة هذا الكون اشتراك عدد من الدول أو المنظمات الدولية من خلال خبرائها الدوليين في مجال هذا النوع من التلوث، فالدول الفقيرة لا يمكنها مواجهة كافة مصادر التلوث التي تؤثر بالضرر على بيئتها ،ومن هنا يمكن أن تطلب مساعدة المجتمع الدولي فنيا وماليا.

أما الباعث الثاني في حالة التلوث الداخلي إذا وصل إلى درجة تؤثر على حركة التجارة الدولية ،ولن يقتصر الأمر على وضع قيود على البضائع القادمة من هذه الدول بل أنها ستمر على عدة اختبارات علمية وفنية لقياس مدى تلوثها مما يضيف تكاليف على أسعار هذه السلع قد تؤدي إلى إخراجها من مجال المنافسة مع البضائع المشابهة التي تنتجها دول أخرى لا تتعرض لنفس التلوث وأضراره[2]، ومن خلال الانواع السابقة الذكر للتلوث البيئي التي يعرفها العالم يمكن التطرق لمؤشراته من خلال مايلي:

1.2.1-مؤشرات عن الواقع البيئي العالمي.

1.1.2.1-تشخيص نظري لأهم التطورات التي تحدق بالبيئة.

رغم أن إيديولوجيا العالم الحديث سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية تركز على الإنسان وحاجاته أو معارك الانتزاع ما يحتاج البشر إليه من الطبيعة – معادن وطاقة وموارد..الخ مع التصنيع والنمو المذهل في الإنتاج وفي السكان في جميع أنحاء رافقها التطور الاقتصادي المذهل الذي عرفه العالم عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ، كان له اثر على الكرة الارضية ، مما جعلها تتخطى حدود التوازن بينها وبين محيطها الطبيعي.

وهو ما أدى إلى زيادة ضغوط الإنسان على البيئة ،مما تسبب في بروز قضايا بيئية عديدة أدت إلى ضرورة وجود نظرة حديثة متكاملة للإنسان والبيئة إلى حيز الوجود، والتي تشمل مجالات

العلوم الطبيعية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاقتصادية المرتبطة في بيئة الإنسان ، وبالتالي يمكن القول أن البيئة يمكن وصفها بمجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري. [3]

ويعتبر النشاط البشري المسبب الرئيسي في إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية عن طريق ما يسمى بالتلوث البيئي.

فاستخدام الإنسان للصناعة والتقدم التكنولوجي وسوء استخدام الموارد يؤدي إلى إحداث تغيير في البيئة وهو ما ينجر عنه التلوث البيئي.

فالتلوث إذن هو كل ما يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات وإنسان، وكذلك ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات وغيرها.

واصبح تلوث البيئة ظاهرة نحس بها جميعا فلم تعد البيئة قادرة على تحديد مواردها الطبيعية واختار التوازن بين عناصرها المختلفة، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة من نشاطاته المختلفة، وأصبح جو المدن ملوث بالدخان المتصاعد من عوادم السيارات والغازات المتصاعدة من دخان المصانع ومحطات القوى.[4]

– لم تسلم المجاري المائية من التلوث فمياه البحيرات والأنهار في كثير من الأماكن أصبحت في حالة يرثى لها.

–التقدم الصناعي الذي صحب الثورة الصناعية أدى إلى إحداث ضغط هائل على كثير من الموارد خصوصا تلك الموارد غير المتجددة ، مثل الفحم وزيت البترول وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية، وهي الموارد الطبيعية التي يحتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان.

–اسراف الناس في استخدام المبيدات الآفات والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلويث البيئة بكل صورها فتلوث الهواء وتلوث الماء وتلوث التربة واستهلكت، واصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج.

وهكذا يمكن القول من هذا التوصيف السابق، أن البيئة ليست كل حاجات الإنسان بينما هو الذي أدى إلى الإضرار بها فهي لم تعد تستطيع تحمل ما أفرزه الإنسان من تلوث، لذلك فإن حماية البيئة والمحافظة عليها أضحت من الأمور التي تعد بمثابة تراث مشترك للإنسانية ولكن الجهود المبذولة لم تكن في مستوى طموحات الإنسانية وهذا بسبب التحديات التي تواجه الحقوق البيئية للإنسان والتي يمكن عرضها في العنصر التالي[5] :

2.1.2.1–التحديات التي تواجه الحقوق البيئية للإنسان :يمكن حصر اهم التحديات

التي تواجه الحقوق البيئية للإنسان في ظل التطورات التي تعرفها المنظمات الحقوقية في العالم من اجل ارساء قواعد قانونية للمحافظة علي البيئة تحترم من قبل كافة سكان المعمورة في النقاط التالية:

- عدم الوصول إلى اتفاقية تجمع الفكر البيئي بحقوق الإنسان
- ما زال هذا الحق فضفاضا وغامضا ويفتقر للتعريف المحدد وتنقصه الإجراءات والآليات اللازمة للالتزام به أو المعايير التي تشير إلى الإخلال به.
- تحيط بهذه الحقوق أبعاد سياسية تجعلها محل خلاف وتجعل تنفيذها صعبا حيث يرى البعض أن هناك علاقة متبادلة بين حقوق الإنسان والبيئة ، ولكن استمرار أنماط التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود العالم في إهمال الاعتبارات الإنسانية والبيئية ويؤثر سلبا على المقاربات الموجودة حاليا في كلا المجالين
- تحيط بالمشاكل البيئية مصالح متعارضة تحتاج إلى معالجات مستندة إلى فكر بيئي سليم.

إن التحديات السابقة الذكر وما تسبب فيه الإنسان من:

–تلوث المياه.

–الاختلال في التنوع البيولوجي.

–الاختلال في الغلاف الجوي نتيجة الغازات الدفيئة.

–ظاهرة الاحتباس الحراري.

–ثقب الأزون.

–الأمطار الحمضية.

–ارتفاع درجة حرارة الأرض.

–ارتفاع مستوى البحار.

–ذوبان القطب المتجمد الشمالي.

–انتشار الفيروسات.

إن الأسباب السابقة الذكر كانت الانطلاقة الفعلية للاهتمام بالبيئة كقضية تهم وتهدد البشرية جمعاء وبدأت منذ سنوات الخمسينيات ، حيث عقدت لقاءات ومؤتمرات نذكر منها:

–اتفاقية لندن الخاصة بتلوث البحار سنة.1954

–اتفاقية باريس الخاصة بالتجارب النووية.1960

-اتفاقية أوسلو منع التلوث البحري. 19664

-اتفاقية فيينا الخاصة بطبقة الأوزون.1982

-اتفاقية تيوتو الخاصة بالتغير المناخي.1997

هذه تعتبر من أهم الاتفاقيات الشاملة الدولية التي اعتبرت كقاعدة ولبن الاحياء المشروع البيئي في العالم وتدويل القضية، إلى جانب اتفاقيات أخرى كثيرة في هذا الشأن لا مجال لحصرها، ولكن رافقها مؤتمرات عديدة على مستويات عالية طيلة المسيرة لمعالجة هذه القضية بين عام 1972- 2012ويمكن حصرها فيما يلي:

-مؤتمر ستوكهولم :1972 مؤتمر" بيئة الإنسان"

-مؤتمر ريو دي جانيرو :1992 مؤتمر" البيئة والتنمية"

-مؤتمر جوهانسبورغ :2002 حماية البيئة من التغير المناخي.

-مؤتمر كانون بالمكسيك :2010 حماية الأرض من التغيرات المناخية

-مؤتمر الدوحة سنة 2012 .

إن هذه المؤتمرات نستشف منها الإدراك العالي على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، استيعاب الشعوب والدول ما يدور حول كوكب الأرض من مخاطر، وأن الحفاظ على البيئة أصبحت مسؤولية الجميع وهي مسعى جل الدول، وأفرزت هذه التطورات فلسفة تنموية جديدة تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لكن جوهر الإشكال يكمن في سؤال جوهري وهو كيف يمكن إصلاح هذه البيئة من مخلفات الإنسان بصفة خاصة والنظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة والصعوبات التي يجب مراعاتها في التوفيق بين تنمية بيئية نحافظ من خلالها على موارد المتاحة، وعدم تحميل الأجيال القادمة نتائج ما يدور على الكرة الأرضية من انعكاسات سلبية سببها الإنسان [6]،وبدء التفكير جليا في البحث عن الوسائل والمكانزمات لحماية البيئة من اتلوث وهو ما نتطرق له في العنصر التالي:

- 3.1.2.1وسائل الحماية من التلوث:

يمكن حصر وسائل الحماية من التلوث في العناصر التالية:

الاهتمام بالوعي البيئي :ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى سكان المعمورة لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث.

إعداد الفنيين الأكفاء :يجب العمل على حماية البيئة من كل أنواع التلوث وذلك من خلال دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد إقامتها.

سن القوانين اللازمة :لابد من سن قوانين ردعية على مخالفات البيئة، من خلال الاعتداءات على أي عنصر من عناصرها.

منح الحوافز البيئية :يمكن تقديم تحفيزات كمكاسب مادية للحفاظ على البيئة من خلال تقديم القروض الميسرة لتحول إلى تقنيات البيئة النظيفة.

لابد من تشجيع المنظمات الدولية :لابد من استقلال المنظمات الدولية عن وجود الدولة التي أسست المنظمة حتى تكون المنظمة مستقلة في مجال العلاقات الدولية.

المحور الثاني :تناقضات النظام الدولي بين تحقيق التنمية المستدامة والبحث عن الطاقات المتجددة.

– 2مؤشرات عن التنمية المستدامة.

ان المؤشرات الاحصائية حيث تشير ان الدول الكبرى تستهلك 80% من الموارد الطبيعية وتترك حوالي 80% من انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، ونجد الصين في المرتبة الأولى وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم لم تصادق على معاهدة الحفاظ على البيئة من خلال المؤتمرات السابقة الذكر، كان عليها أن تقود العالم في الكفاح من أجل حماية البيئة، إلا أن سياستها ظلت تتباطأ في مؤتمرات القمة الدولية المعنية بالبيئة ولم تحطم الخيار الزائف بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي عن طريق وضع استراتيجية لحماية البيئة تستند إلى السوق وتتماشى وتخفيض التلوث وإبطاء توليد النفايات الصلبة. (7)

فالعالم اليوم يواجه الآن أزمة بسبب تغير المناخ العالمي، ونفاذ طبقة الأوزون بما أصطلح عليه" الاحتباس الحراري "إلى جانب النمو المتزايد للسكان، حيث سيتضخم عدد سكانه من 7 مليارات إلى 9 مليارات نسمة قبل عام2050 ، هذه التطورات تهدد العالم على المدى المتوسط والطويل، فإن تحقيق التنمية المستدامة في يد الدول الكبرى في العالم، وإلا كيف نفسر أن هناك في العالم أكثر من 800 مليون شخص يعتبر من الجياع في العالم وأن أكثر من مليار نسمة يعيش على أقل من دولار، والدول الكبرى تتجه نحو إنتاج الوقود الحيوي لاستخدامه في النقل والمواصلات على حساب مصادر الغذاء لهؤلاء الجياع.(8)

إن النمو الاقتصادي كما سبق وأن وضحنا كان من أحد الأسباب المؤثرة في البيئة، وأصبحت الأخطار التي تحدق بالبيئة لم تعد تخفى على أحد، ولهذا جعل الحاجة لحماية البيئة من الأولويات التي تفرض نفسها بقوة الساحة الدولية، كي تجد لها مكانا في القانون الدولي والوطني

على حد سواء من أجل تطوير القواعد القانونية المتعلقة بحمايتها والحفاظ عليها والبحث عن البدائل لمصادر الطاقة والتي يطلق عليها الطاقة الصديقة للإنسان.

2.1-اثر النظام الرأسمالي على أبعاد التنمية المستديمة والآفاق المستقبلية لها.

إن فكرة التنمية المستديمة كإيديولوجيا جديدة خرجت من وكالات الأمم المتحدة ومصدرها ليبيراليا، والنتيجة النظرية من حيث الطرح الإيديولوجي هي ضرورة التعاون الدولي من أجل تعميم التقدم والسماح للبلدان النامية أن تستدرك التأخر بواسطة حقنات كثيرة من التحديث والتكنولوجيا ورأس المال والاتصال....الخ.والمتآتية من الدول الرأسمالية الكبرى والممثلة في النظام الليبرالي الذي أكتسح العالم بأسره هذا الطرح النظري للفكرة لا يتماشى مع غاية وأهداف هذا النظام، هذا الأخير محكوم بآلياته على التطور اللامتكافئ، وبهذا اصطدمت غاية وأهداف هذا النظام مع أحد العناصر الأساسية المشكلة لمفهوم التنمية المستديمة وهو عنصر المساواة والعدالة .فهناك نوعان من المساواة.(9)

الأول :يتمثل في أحقية الأجيال البشرية في العيش والتي لم تولد بعد، وهي التي لا تأخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق الكبرى لهذه المصالح.

الثاني :ويتعلق الأمر بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيارات الاجتماعية والاقتصادية.

فالعالم اليوم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة النظام الراسمالي الذي يكرس تفاوت صارخا بين الدول النامية والدول المتقدمة والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا قدم النظام الراسمالي خلال هذه الحقبة التاريخية التي تشكل فيها وتزامنا مع طرح فكرة التنمية المستديمة؟

1.2.2-النظام الرأسمالي ومشكلة الفقر.

إن النظام الليبرالي الذي جاء ليدعم مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق الرفاهية الاجتماعية جاء أيضا ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، في ظل المناداة بتحقيق التنمية المستدامة حيث تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلا أن عدد الدول الفقراء تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ففي عام 1971 كان عدد الدول الفقيرة يبلغ 25 دولة،

ارتفع إلى 48 دولة في مطلع التسعينات ثم تجاوز 83 دولة خلال العام2000 م وارتفعت خلال سنة2012 ال89 دولة.[10]

و تؤكد المنظمة العالمية للغذاء "FAO" في تقريرها الصادر في 15 أكتوبر 2005 بمناسبة اليوم العالمي للتغذية أن أكثر من مليار و 200مليون نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولار في اليوم ومليار و 800مليون آخرين يعيشون على أقل من دولارين لكل فرد في اليوم ومن خلال سوء توزيع الثروة وعدم المساوات في ذلك، وبسبب الازمات الاقتصادية التي يعرفها النظام الرأسمالي تشير تقارير المنظمة العالمية للغذاء الصادرة في سنة 2011 ان 20 مليون نسمة سنويا تدخل دائرة الفقر . كما أثارت صحيفة الغارديان البريطانية زوبعة هائلة بعد نشرها لدراسة داخلية للبنك الدولي ورد فيها أن 75% من الزيادات المسجّلة في أسعار الغذاء على المستوى العالمي خلال السنوات الستّ السابقة تعود إلى ما يُسمى بالوقود" الأخضر"هذ اخلال سنة 2012 والتي عرفت منحى خطير من طرف بعض الشركات العالمية للاتجاه في هذ النوع من الاستثمارات، والسمعة السلبية لتحويل مصادر الغذاء القليلة إلى إنتاج الوقود لاستخدامه في النقل والمواصلات.[11]

و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) الفاو (عزّزت من تأثير هذا الخبر بعد أن أكدت من جهتها أن عدد سكان العالم الذين يُعانون من سوء التغذية ارتفع. في تطور غير معتاد –من 840 مليون في عام 2002 إلى 925 مليون شخص في عام. 2008.

وهي نسب تدعو للقلق وتبين حجم المشكلة التي يعاني منها سكان العالم والذي يبلغ حاليا7 مليارات نسمة وأنه سيصبح حوالي 10 مليارات نسمة لسنة 2050 حسب تقديرات الأمم المتحدة.[12]

إن هذا التزايد السكاني يمكن أن يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية والبيئية ويؤثر على نوعية الحياة في الكرة الأرضية وخاصة أن العدد الأكبر في الزيادة السكانية يتم في الدول النامية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الفقر والبؤس بين شعوب هذه الدول بسبب ما يحمله النظام الرأسمالي من تناقضات، يمكن توضيحه في العنصر التالي :

2.2.2 تناقضات النظام الرأسمالي وفكرة التنمية المستديمة.

إن تحقيق التنمية المستديمة للاقتصاد العالمي هو موضوع هام ذو مغزى واقعي ومستقبلي وموضوع لا يهم مسيرة التنمية الحالية لبلدان العالم فقط بل يهم مستقبل البشرية جمعاء، لكن فكرة التنمية المستديمة أفسدت من خلال التناقض الموجود بين رؤية تجارية للعالم وأخرى بيئية

واجتماعية وثقافية، فالشركات الكبرى متعددة الجنسيات أحد دعائم النظام اللبيرالي لا تفكر سوى بمنطق الربح وهيمنتها على عالم الأعمال، وما يؤكد ذلك أنه خلال المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في نيويورك في شهر فيفري 2002 أعلن السيد" **ريتشارد بارسونر** "رئيس شركة كام أمريكا أون لاين قال ":أن الكنائس لعبت دورا حاسما في حياتنا في فترة من الزمن، وجاء بعدها دور الدولة واليوم الكلمة للشركات. "[13].

إن هذه الشركات يسيطر عليها منطق السوق وكيف يمكن أن تدخل أسواق جديدة بالالتفاف على القوانين والبحث على أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة وهو ما يتنافى مع مفهوم وفكرة التنمية المستديمة.

إن عملية التنمية المستديمة في العصر الحالي لا زالت تتواصل وتستمر على نمط الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين والتي تسببت في إهدار الموارد وإلحاق أضرار بالإنسان وبيئته وتأثيرها السلبي على الأجيال القادمة فحسب نظرنا أن النظام الرأسمالي بقدر ما يتقدم ويتطور فإنه يعمق في الأزمة ويزيد من حدة التناقضات الموجودة والمشاكل الداخلية حتى أصبح يشمل كامل جوانب الحياة، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة البطالة تحولت إلى ظاهرة سياسية مستعصية الحل وازدادت عمقا وتعقيدا .

كما أن النظام الرأسمالي أعطى الأولوية المطلقة للحساب الاقتصادي على المدى القصير، هذا العنصر الجديد كان له أثر كبير على تدمير الثروات الطبيعية وهو ما يتنافى مع فكرة التنمية المستديمة وأبعادها.

- 3 .2.2التنمية المستدامة والأبعاد المستقبلية.

إن ترجمة فكرة التنمية المستديمة إلى أهداف وبرامج وسياسات يعتبر مهمة صعبة نظرا لأن الأمم المتحدة صاحبة الفكرة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة، وإذا كانت المؤتمرات المنعقدة من طرف الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستديمة، حاولت إيجاد أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة للدول الكبرى والشروع في عملية التغيير والترويج لعملية التغيير تحتاج إليها التنمية المستديمة، لكن هذا لم يتحقق رغم الهالة الإعلامية التي أعطيت لمؤتمر ليودي جانيرو سنة – 1992 لتحقيق نتائج محسوسة القاضية بحماية البيئة ومعالجة المشاكل المطروحة على المستوى العالمي ليعقد مؤتمر آخر في جوهانسبورغ سنة 2002 حول نفس الانشغالات وينتهي إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ

الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض [14] الي جانب المؤتمرات الأخرى التي تلتها وسبق وان اشرنا لها في مقدمة البحث.

و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم لم تصادق على معاهدة الحفاظ على البيئة من خلال هذه المؤتمرات .كان ينبغي عليها أن تقود العالم في الكفاح من أجل حماية البيئة، إلا أن سياستها ظلت تتباطأ في مؤتمرات القمة الدولية المعنية بالبيئة ولم تحطم الخيار الزائف بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي عن طريق وضع استراتيجية لحماية البيئة تستند إلى السوق وتتماشى مع تخفيض التلوث وإبطاء توليد النفايات الصلبة .فالعالم يواجه الآن أزمة بسبب تغير المناخ العالمي، ونفاذ طبقة الأوزون بما أصطلح عليه" الاحتباس الحراري "إلى جانب النمو المتزايد للسكان، هذه التطورات تهدد العالم بأسره، وإن كانت فكرة التنمية المستديمة تحمل في أبعادها استراتيجية لمواجهة هذه الظواهر على المدى المتوسط والطويل، فإن تحقيق هذه الاستراتيجية في يد الدول القوية في العالم.

وعلى هذا الأساس نتناول في العنصر التالي أحد البدائل المطروحة بشكل مختصر لتحقيق التنمية المستدامة ألا وهي الطاقات المتجددة.

2-2 -التنمية المستدامة والبدائل المطروحة.

إن التنمية المستدامة هي نوع جديد من التنمية تراعى فيها شروط المحافظة على البيئة في إطارها المتوازن، وشعور دول العالم بالمسؤولية الدولية، ولمراعاة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بهذه المشكلة، ظهرت العديد من البحوث والدراسات للبحث عن البدائل المطروحة، والتي تكمن في إشكالية تفعيل واستخدام الطاقات المتجددة.

1.2.2-الطاقة المتجددة وانواعها.

الطاقة المتجددة هي الطاقة المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة التقنيات العصرية، ويمكن حصرها فيما يلي:

-الطاقة الشمسية.

-طاقة الرياح.

-طاقة المساقط المائية" الكهرومائية."

-طاقة المد والجزر.

-طاقة أمواج البحر.

-طاقة الكتلة الحيوية.

-الطاقة الغازية.

-طاقة حرارة جوف الأرض.

إن أنواع الطاقات المتجددة السابقة الذكر والتي أشرنا إليها باختصار شديد، ولن نتطرق إلى تفاصيل أكثر، تعتبر من أهم الطاقات البديلة التي يمكن أن يعتمد عليها العالم مستقبلا، حتى يتمكن من الحفاظ على البيئة، ولقد أظهرت دراسة ألمانية أن اعتماد العالم على الطاقات المتجددة بدلا من الطاقة النووية لن يزيد تكاليف حماية المناخ إلا بشكل ضئيل نسبيا، وقد أوضح **معهد بوتسدام** لأبحاث المناخ في ألمانيا والذي شارك في الدراسة، أن خفض الانبعاثات الاحتباسية بشكل قوي" له تأثير أكبر بكثير في الاقتصاد من تأثير أي قرار في السياسة النووية."[15].

2-2- 2 بعض المؤشرات عن الطاقات المتجددة.

أقام باحثو المعهد تقديراتهم على أساس أنه لا يمكن السماح لدرجة حرارة الأرض بأن تزيد عن درجتين مئويتين، ما يعني أن حجم غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يقدر له أن ينبعث من الأرض في الفترة 2005 و 2100ستبلغ نحو 1100 غيغا طن، وأن إجمالي الناتج العالمي يمكن أن ينخفض بواقع 0.14% بحلول عام2020 ، إذ تم إنهاء الاعتماد على الطاقة النووية بشكل تدريجي.([16])

إن من الاستراتيجيات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة هو تنويع مصادر الطاقة، فهو مجال يتطلب العمل وفق استراتيجية طويلة الأمد ويحقق العديد من الفوائد، بما فيها تعزيز أمن الطاقة والمياه، وتحقيق الاستدامة في قطاع النفط والغاز، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ونظرا لتنوع الظروف المناخية والجغرافية، ينبغي أن تقوم كل دولة في العالم بدراسة المزيج الأمثل الذي يناسبها من الموارد المتوفرة لديها، وأعطى مثالا على منطقة الخليج مثلا تعد الطاقة الشمسية المورد الأمثل بالنسبة للطاقة المتجددة حيث تحظى المنطقة بنسب الإشعاع الشمسي على مدار العام، والأمثلة كثيرة عن مناطق أخرى يمكن أن تستخدم عناصر أخرى من الطاقة المتجددة، وتعتبر الاستثمارات الحديثة في الطاقات المتجددة مفهوم حديث بدأت تلجأ إليه الدول

المساهمة للحفاظ عن البيئة بين تناقضات التكاليف الاقتصادية والبحث عن النمو الاقتصادي حيث يترتب على ذلك ضرورة تحديد الاحتياجات الأولية، ومن أهمها استيعاب وفهم طبيعة الموارد المتجددة التي تمتلكها الدولة، وقياس مصادرها، وإقرار خريطة طريق للطاقات المتجددة.

فالعالم اليوم يؤكد أن كمية الوقود النووي مثلا المطلوبة لتوليد كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية هي أقل بكثير من كمية الفحم أو البترول اللازمة لتوليد نفس الطاقة ، فعلى سبيل المثال طن واحد من اليورانيوم يقوم بتوليد طاقة كهربائية أكبر من تلك التي يولدها استخدام ملايين من براميل البترول أو ملايين الأطنان من الفحم كما أنه لو تم الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد معظم حاجات العالم من طاقة لكانت كلفتها أكبر بكثير من تكلفة الطاقة النووية ، محطات الطاقة النووية تتميز بكونها أقل تلويثا لا تطلق غازات فضلا عن كون أهم عنصر في هذه المحطات اليورانيوم سهل الاستخراج والنقل على عكس الفحم والبترول.

كما ان المساحات التي تشغلها المحطات النووية صغيرة على عكس القواعد البترولية الضخمة ، فالعلماء اليوم ينظرون إلى الطاقة النووية كمصدر حقيقي لا ينضب للطاقة ومصدر مهم لإنتاج الطاقة الكهربائية.[17].

-وكذلك استغلال ظاهرة المد والجزر للدول الساحلية ، بفضل هذه الظاهرة يمكن إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء دون الإضرار بالبيئة والأكيد أن المد والجزر يدلنا على مصدر لا ينضب للطاقة ومصدر نظيف لا يلوث البيئة ، ينتج المد والجزر عن الجاذبية التي يمارسها القمر على الأرض قوة الجاذبية هذه تؤدي إلى اندفاع مياه المحيطات نحو القمر ، ويحدث على الجانب الآخر من الأرض المد نتيجة دوران الأرض ، مستوى البحر في أي بقعة من الكوكب يرتفع وينخفض بالتناوب مرتين في اليوم وقوة المد والجزر هذه تعادل ثلاث بلايين كليو وات. و الامثلة كثيرة في هدا المجال بخصوص العناصر البديلة منها، الطاقة الشمسية ، الطاقة النووية ، الرياح ، المياه ...هي بعض العناصر البديلة للطاقة الأقل تلويثا.

-كما ان البحث عن مصادر جديدة للمياه وفي الوقت الراهن تعد تحلية المالحة الورقة الرابحة في العديد من دول العالم وسياسة بناء السدود ومعالجة مياه الصرف ، كما لا ننسى دور الطاقة النووية لنفس الغرض، وبدات بعض المؤشرات العالمية توحي بالاتجاه الإيجابي نحو تلك الاستثمارات حيث عرفت أسواق الطاقة العالمية وبالأخص سنة 2011 شهدت وللمرة الأولى ارتفاع حجم الاستثمارات في مشاريع توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة حيث فاق الاستثمار في توليد الطاقة من الوقود الهيدروكربوني، حيث كانت قيمة استثمارات مشاريع الطاقة المتجددة ما يزيد عن 257 مليار دولار، مقابل 223 مليار دولار للوقود الهيدروكربوني في نفس السنة.[18]

ولهذا التحول أسباب عديدة، منها السعي إلى ضمان أمن الطاقة لمواكبة النمو السكاني والاقتصادي والصناعي، وإيجاد تقنيات نظيفة تسهم في الحد من تداعيات تغير المناخ، إضافة إلى زيادة الاهتمام بالمحافظة على الموارد الطبيعية لتستفيد منها أجيال الغد وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، الا ان الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة والتراجع الاقتصادي الذي يعرفه الكثير من دول العالم وبالخصوص دول منطقة الاورو، كانت احد الاسباب التي تعيق على خلق ارضية مشجعة للاستثمارات في الطاقات المتجددة.أخرى العمل بمبدأ الاستثمار المسئول الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة والعمل على تحقيق التوازن المطلوب بين عملية التنمية الشاملة من ناحية وبين حماية البيئة من جهة وايجاد فلسفة جدية للطرح قضية التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

خاتمة

نتائج ومقترحات الدراسة .

-1النتائج :

من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن التنمية المستديمة كأيدولوجية جديدة خرجت من وكالات الأمم المتحدة وكان لها دورا مميزا في تقديم مفهوم التنمية المستديمة والترويج لها في الأوساط الرسمية وغير الرسمية .ومصدر هذه الفكرة هو ليبيراليا والنتيجة المنطقية لهذه الفكرة هو ضرورة التعاون الدولي لمعالجة العديد من القضايا التي تهم سكان الكرة الأرضية وهذا من الناحية النظرية.

لكن من حيث الواقع فإن النظام الرأسمالي والقائم على النمو الهائل للإنتاج المادي غير المسبوق كان في جزء منه مؤسسا على تدمير الثروات الطبيعية وبالتالي هناك تناقض صريح بين سمات النظام الليبرالي وما تهدف إليه فكرة التنمية المستديمة.

ولقد كشفت الإحصائيات والمقدمة من طرف وكالات الأمم المتحدة نفسها عن تزايد عدد الفقراء في العالم بوتيرة متسارعة منذ أن روج لفكرة التنمية المستديمة.

إن القلق الذي انتاب الدول النامية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين في الفكر الاقتصادي بالنمو والتنمية للوصول إلى الحداثة لم يتحقق وبالتالي ليس ممكنا أننا نمر إلى العولمة عن طريق التنمية المستديمة دون النظر في إعادة العلاقات بين مختلف المجالات بالنسبة لموازين القوى بين الدول النامية والدول الكبرى، وضع تصورات تتناسب والتغيرات التي يشهدها العالم

من شأنها أن تصب في مصلحة الدول النامية وعندها يمكن تجسيد مضامين التنمية المستديمة على أرض الواقع.

ان ارساء مفهوم التنمية المستدامة وتحقيقها تعد من ابرز التحديات التي تقف في وجه التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين، كما ان العلاقة بين التنمية المستدامة والتغير البيئي ليس مجرد سيناريو للمستقبل، بل كشفت المؤشرات الاحصائية ان العالم يتعرض بشكل متزايد للتلوث البيئي وهو مادى الى تعزيز التباين والاختلاف بين ماهو مطروح نظريا لفكرة تحقيق التنمية المستدامة وفرص مواجهة التلوث البيئي، توحي بان العالم يتجه نحو كارثة بيئية محتومة يصعب تفاديها مستقبلا، كما نشير انه تحد يقف امام القادة السياسيين وشعوب الدول الغنية للنهوض بمسؤوليتهم التاريخية تجاه هذه المشكلة، ومحاولة الاهتمام اكثر على مرتكزات الاستثمار للطاقات المتجددة التي تعتبر البديل المطروح امام كل شعوب ودول العالم للحفاض على كوكب الارض.

-2-مقترحات:

-ضرورة التصرف العاجل والفوري من طرف دول العالم، لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال نشر الوعي ، واحترام الاتفاقيات المبرمة ، والاسراع في تجسيدها ميدانيا، ولأخذ بالميكانيزمات المطروحة من طرف اصحاب الاختصاص.

-تفعيل دور المنظمات المدافعة عن البيئة، ومنحها اعتبارات سياسية حتى تتمكن من الضغط على القوى الفاعلة في العالم.

-انشاء مرصد عالمي ، له فروع في كل دولة يقوم بنشر الوعي العام وتقديم تقارير سنوية عن التنمية المستدامة ، ومساعدة الدول الفقيرة من خلال الاستشراف وطرح البدائل المستقبلية، من اجل تنفيذ برامج تمكنها من تحقيق المساوات في توزيع الثروة وتقليل من حدة الفقر والبطالة ،و ترسيخ فكرة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

-وضع استراتيجية عالمية الاستثمار في الطاقات المتجددة او الصديقة للإنسان كما تسمى، ووضع اطلس جغرافي عالمي لهذه الطاقات التي تمكن الشركات العملاقة من توجيه رؤوس اموالها لذلك، وتحفيزها عالميا.

قائمة المراجع

- – 1الادارية ، بحوث واوراق عمل، المتمر العربي السادس بعنوان "التنمية البشرية واثارها على التنمية المستدامة "شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ، مايو2007
- – 2طلال بن سيف بن عبد الله الحسيني، مقال بعنوان " حماية البيئة من التلوث " منشور على شبكة الانترنت موقع قوقل ، تاريخ الاطلاع مارس.2013
- – 3خالد محمد القاسمي، حماية البيئة الخليجية من التلوث الصناعي واثره على البيئة العربية والعالمية، المكتب الحديث الزراعية، الاسكندرية 1999 ص11.
- – 4عبد الله بن جمعان الغامدي ، مقال بعنوان "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، منشورة على موقع الانترنت بتاريخ 10اوت 2007 موقع غوغل.
- – 5سامح المغاربية ، المدخل الى العلوم البيئية ،دار الشروق للنشر التوزيع سنة 2011، ص.57
- – 6نوزاد عبد الرحمان الهيتي واخرون ،مقدمة في اقتصاديات البيئة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، سنة.2010
- – 7فتيحة محمد لحسن ، مشكلات البيئة ، الطبعة الأولى ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع الاردن سنة.2010
- – 8فتيحة محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص.53
- – 9عبد السلام اديب ،مقال بعنوان " ابعاد التنمية المستدامة " على شبكة الانترنات ، موقع غوغل، تاريخ الاطلاع.10/03/2013
- – 10تقرير صادر عن المنظمة العالمية للغذاء والزراعة للأمم المتحدة"FAO" ، على موقع غوغل ، تاريخ الاطلاع ،.12/02/2013 .
- – 11تقرير المنظمة العالمية للغذاء، "FAO"، مرجع سبق ذكره.
- – 12سامح الغرابية ،مرجع سبق ذكره ، ص
- –13التنمية البشرية واثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية ، مرجع سبق ذكره، ص.78
- – 14طلال بن سيف ، مرجع سبق ذكره.
- – 15التنمية البيئية والمستدامة ، مقال على شبكة الانترنت ، منشورة بتاريخ 16/05/2011.

- 16- جريدة البيان، مقال بعنوان " الانتقال الى الطاقات الجديدة لن يزيد حماية المناخ "منشورة بتاريخ11 اكتوبر 2012على موقع غوغل تاريخ الاطلاع23 فيفري 2013.
- 17- جريدة البيان ، الانتقال الى الطاقات الجديدة لن يزيد حماية المناخ " ، مرجع سيق ذكره.
- 18- مقال بعنوان " كيف السبيل لضمان الطاقة والمياه في الخليج " ،منشورة على موقع غوغل تاريخ الاطلاع 3/03/2013 الموقع.*http:www./raimedia.coim*
- *robert T. watson et al, climate change2001 synthesis report .The third assessment report of the intergovernmental panel on climate change ,new year 2001 .*
- *who, principle for evaluating health: risks in children association with Exposure to chemicals ,Geneva 2006.*